

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير مجلس التنمية الصناعية

المجلد الثالث
(الدورة الاستثنائية الثانية)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ١٦ (A/35/16)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١		مقدمة
		<u>الفصل</u>
٢	١ - ١٣	الأول - تنظيم الدورة
٦	١٤ - ١٧	الثاني - برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١
٧	١٨ - ١٩	الثالث - النظام الداخلي لنظام المشاورات
٧	٢٠ - ٢١	الرابع - اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية
٧	٢٢	الخامس - اختتام الدورة الاستثنائية الثانية

المرفقات

٨	الأول - الوثائق المقدمة الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية
٩	الثاني - مقتطفات من تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة

ملاحظة ايضاحية

الفقرات التي ترد تحت سطورها خطوط ، في هذا التقرير ، تمثل الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء والتي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية .

مقدمة

يقدم طي هذا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقرير مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن دورته الاستثنائية الثانية وفقا لمقرر المجلس المؤرخ في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ (انظر الفصل الثاني) .

وقد عقدت الدورة في مقر اليونيدو ، مركز فيينا الدولي ، في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ . وعقد المجلس في هذه الدورة جلسة واحدة هي الجلسة ٢٨٢ .

الفصل الاول

تنظيم الدورة

- ١ - كان المجلس قد قرر في دورته الرابعة عشرة (١٢ الى ١٩ ايار/مايو ١٩٨٠) عقد دورة استثنائية في تشرين الاول / اكتوبر للنظر في برنامج العمل المنقح لليونيدو لعام ١٩٨١ وقراره (١) .
- ٢ - وافتتح الدورة الاستثنائية - وهي الدورة الاستثنائية الثانية للمجلس - السيد اميـل كيلوسك (تشيكوسلوفاكيا) ، رئيس الدورة الرابعة عشرة ، الذي تولى ايضا رئاسة الدورة الاستثنائية .

ألف - الاعضاء والحضور

- ٣ - كانت الدول التالية الاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة :
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تشيكوسلوفاكيا
الارجنتين توغو
استراليا تونس
المانيا (جمهورية - الاتحادية) الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اندونيسيا السويد
ايطاليا سويسرا
باكستان الصين
البرازيل العراق
بلجيكا غابون
بلغاريا غواتيمالا
بنما فرنسا
بوروندي الفلبين
بولندا كينيا
بيرو ماليزيا
تركيا المكسيك
ترينيداد وتوباغو

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦
(A/35/16) ، المجلد الثاني ، الفقرات ٥٤ و ١٦٢ و ١٦٤ .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	الهند هولندا
النرويج	الولايات المتحدة الأمريكية
النمسا	اليابان
نيجيريا	

٤ - وارسلت الدول التالية ، الاعضاء في الامم المتحدة أو الاعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مراقبين عنها :

اسبانيا	فنلندا
اسرائيل	قطر
اكوانور	الكرسي الرسولي
الامارات العربية المتحدة	كندا
اوروغواي	كوبا
ايرلندا	كوستاريكا
البرتغال	كولومبيا
تايلند	لبنان
الجزائر	لكسمبرغ
جمهورية كوريا	مصر
الدانمرك	المملكة العربية السعودية
رومانيا	هنغاريا
زائير	يوغوسلافيا
شيلي	اليونان
فنزويلا	

٥ - وحضر الدورة كذلك مراقبون عن المنظمات وحركات التحرير الوطني التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا
منظمة التحرير الفلسطينية

٦ - وكانت الامانة العامة للامم المتحدة ممثلة على النحو التالي :

مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

- ٧ - وارسلت الوكالات المتخصصة التالية ممثلين عنها :
- منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٨ - وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الدولية الحكومية التالية :
- وكالة التعاون الثقافي والتقني
الاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى
امانة الكومنولث
الاتحاد الاقتصادى الاوروبى
منظمة الخليج للاستشارة الصناعية
المركز الدولى للمشاريع العامة
اتحاد نهر مانو
منظمة الدول العربية المصدرة للنفط
- ٩ - وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الدولية غير الحكومية التالية :
- منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الاسيوية
الاتحاد العربى للسكر
الاتحاد الاوروبى للعلاقات العامة
الرابطة الدولية لكيمياء الحبوب
الرابطة الدولية لحماية الملكية الصناعية
غرفة التجارة الدولية
المجلس الدولى لجمعيات التصميم الصناعى
الاتحاد الدولى للقياس
المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين
المنظمة الدولية لارباب العمل
المعهد الدولى لبنوك الادخار
الاتحاد الدولى لعلم وتكنولوجيا الاغذية
جمعية الصناعات الكيماوية
اتحاد النقابات العالمى

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - تولى أعضاء المكتب الذين انتخبهم المجلس في اثناء دورته الرابعة عشرة (١٢ - ١٩ ايار/ مايو ١٩٨٠) ، وفقا للمادة ١٨ من نظامه الداخلي ، العمل ايضا كأعضاء مكتبه للدورة الاستثنائية الثانية ، باستثناء احد نواب الرئيس ، السيد م . أ . ب . يودبيوا (نيجيريا) ، الذي لم يتمكن من الحضور . وانتخب المجلس بالتركية ، في جلسته ٢٨٢ ، السيد م . ب . ي . اوبارو (نيجيريا) لتولي منصب نائب رئيس خلفا للسيد يودبيوا .

١١ - وفيما يلي اسماء أعضاء مكتب الدورة الاستثنائية الثانية :

الرئيس : السيد اميل كيلوسك (تشيكوسلوفاكيا)

نواب الرئيس : السيدة ادموند ديفر (بلجيكا)

السيد حياة مهدي (باكستان)

السيد م . ب . ي . اوبارو (نيجيريا)

المقرر : السيدة ماريا سالازار (بيرو)

جيم - وثائق التفويض

١٢ - وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية ، قام أعضاء مكتب الدورة الاستثنائية الثانية للمجلس بفحص وثائق تفويض الوفود القادمة لحضور هذه الدورة . ووجد أعضاء المكتب وثائق التفويض مستوفية الشروط ، وقد موا تقريرا بذلك الى المجلس الذي وافق على التقرير .

دال - جدول الاعمال

١٣ - نظر المجلس ، في جلسته ٢٨٢ ، في جدول أعماله المؤقت (ID/B/S.2/1) واعتمد المجلس جدول الاعمال التالي بصيغته المعدلة (ID/B/S.2/1/Rév.1) (٢) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - اقرار جدول الاعمال .

٣ - برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ .

٤ - النظام الداخلي لنظام المشاورات .

٥ - اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية .

٦ - اختتام الدورة الاستثنائية الثانية .

(٢) ترد مداولات المجلس بصدد البند ٢ من جدول الأعمال في ID/B/SR.282 ، الفقرات

الفصل الثاني

برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١

- ١٤ - كان معروضاً على المجلس في مداولاته بشأن البند ٣ من جدول الاعمال ، تقرير مقدم من المدير التنفيذي بعنوان " برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ : برنامج العمل المقترح فسي المجالات ذات الاولوية التي حددها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة (ID/B/C.3/99) ، والمقترحات التبعية المقدمة من الامين العام بشأن الميزانية البرنامجية الحالية (ID/B/C.3/99/Add.1) ، وتقرير اللجنة الدائمة عن اعمال دورتها الرابعة عشرة (ID/B/249) (٣)
- ١٥ - وأقر مجلس التنمية الصناعية ، في جلسته ٢٨٢ المعقودة في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ، ذلك الجزء من تقرير اللجنة الدائمة عن اعمال دورتها الرابعة عشرة المتعلق ببرنامج العمل المنقح لليونيد لسنة ١٩٨١ فضلا عن استنتاجاتها وتوصياتها بشأنه (ID/B/249 ، الفقرات ١٨ - ٦٨ و ٧٤ - ٧٨ و ١٢٠ - ١٢٦) (٤) .
- ١٦ - وقرر المجلس بصورة استثنائية ، تقديم هذا التقرير الى الجمعية العامة مباشرة ، مشفوعاً بالوثائق المذكورة أعلاه .
- ١٧ - وعلاوة على ذلك ، رجا المجلس من المدير التنفيذي ان يحيل الوثائق الآتية الذكر الى الامين العام للامم المتحدة للنظر فيها عند وضعه مقترحاته بشأن تنقيح الميزانية البرنامجية لليونيد لعام ١٩٨١ في صيغتها النهائية لتقدمها الى الجمعية العامة .

- (٣) ترد مداولات المجلس بصدد البند ٣ من جدول الاعمال ، بما فيها بيان ادلى به وفد بنما بشأن برنامج الخدمات الصناعية الخاصة في ID/B/SR.282 ، الفقرات ١٢ - ١٤ .
- (٤) ترد هذه الفقرات هي والفقرتان ١٣٤ و ١٣٥ في المرفق الثاني .

الفصل الثالث

النظام الداخلي لنظام المشاورات

١٨ - وكان معروضاً على المجلس في مداولاته بصدده البند ٤ من جدول الأعمال ، الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بشأن النظام الداخلي لنظام المشاورات والواردة في تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة (ID/B/249) (٥) .

١٩ - وأقر مجلس التنمية الصناعية ، في جلسته ٢٨٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الدائمة بتوافق الآراء بشأن النظام الداخلي لنظام المشاورات (ID/B/249 ، الفقرتان ١٣٤ و ١٣٥) (٤) .

الفصل الرابع

اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية

٢٠ - وبدأ المجلس ، في جلسته ٢٨٢ ، النظر في البند ٥ من جدول الأعمال (اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية) .

٢١ - واعتمد المجلس تقريره ككل ، على أن يكون مفهوماً أنه سيعهد إلى المقرر بالقيام ، بمساعدة أصدقائه المقرر ، بمهمة وضع التقرير في صيغته النهائية ، بما فيه تلك الأجزاء التي تعدّ عرضها على المجلس للنظر فيها .

الفصل الخامس

اختتام الدورة الاستثنائية الثانية

٢٢ - وبعد الاستماع إلى بيانات أدلى بها الرئيس وممثلو مختلف المجموعات الجغرافية والمدير التنفيذي ، اختتم المجلس دورته الاستثنائية الثانية في الساعة ١٩/٣٥ من يوم ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ .

(٥) ترد مداولات المجلس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال ، بما فيها بيان أدلى به وفد فرنسا بشأن إقامة لجنة معنية بالمشاورات ، في ID/B/SR.282 ، الفقرات ١٥ - ١٧ .

المرفق الأول

الوثائق المقدمة الى مجلس التنمية الصناعية في دورته
الاستثنائية الثانية

جدول الأعمال	ID/B/S.2/1/Rev.1
برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ ؛ برنامج العمل المقترح في المجالات ذات الأولوية التي حددها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة	ID/B/C.3/99
مقترحات تبعية مقدمة من الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية الحالية	Add.1
مشروع تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة ؛ الفصل الثاني . متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيـدو : برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١	(أ) ID/B/C.3/L.62/Add.6
برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ : مشاريع استنتاجات وتوصيات مقدمة من الرئيس	(أ) ID/B/C.3/L.67
عقد التنمية الصناعية لافريقيا : مشاريع استنتاجات مقدمة من الرئيس	(أ) ID/B/C.3/L.69
معلومات مسبقة للمشاركين	ID/B/S.2/INF.1
قائمة المشاركين	ID/B/S.2/INF.2/Rev.1

(أ) صدرت ، بصيغتها المعدلة من قبل اللجنة الدائمة ، في تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة (ID/B/249) . وترد الفقرات ذات الصلة من التقرير في المرفق الثاني أدناه .

المرفق الثاني

مقتطفات من تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة

متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو : برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١

١٨ - بدأت اللجنة الدائمة في جلستها ١٥٥ ، المعقودة في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، النظر في البندين ٣ و ٤ . وكان معروضا على اللجنة في أثناء مداواتها بشأن هذين البندين ، اللذين بحثتهما معا بالنظر الى طبيعة موضوعيهما ، وثيقة بعنوان " متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيدو : ما اتخذته أمانة اليونيدو من اجراءات " (ID/B/C.3/100 و Add.1-6) ، ووثيقة بعنوان " برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ : برنامج العمل المقترح في المجالات ذات الأولوية التي حددها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة " (ID/B/C.3/99) ووثيقة بعنوان " مقترحات تبعية مقدمة من الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية الحالية " (ID/B/C.3/99/Add.1) .

١٩ - وقد أوضح المدير التنفيذي عند تقديمه هذين البندين أنه نظرا لكون المؤتمر العام الثالث قد عقد منذ وقت قريب جدا ، فان كل ما تسنى عرضه على اللجنة هو بيان بما سبق أن قامت به اليونيدو من أنشطة في المجالات ذات الأولوية التي قررها المجلس ، واقتراحات بانشاء برامج جديدة ، أو تعزيز برامج يجرى تنفيذها ، في تلك المجالات . على أنه ذكر فيما يتعلق ببرنامج العمل المنقح ان ثمة صعوبات متعلقة بالميزانية قد تعوق عمل المنظمة . وأضاف ان الامانة قدرت ان المواد الاضافية اللازمة لتنفيذ البرامج الجديدة وتعزيز البرامج الجارى تنفيذها في المجالات ذات الأولوية الستة حددها المجلس سوف تصل الى ما يقرب من ٧٠ وظيفة اضافية وحوالي أربعة ملايين من الدولارات . ولكنه اضاف ان آخر تنقيح لبرنامج العمل وتقديرات الميزانية التي تقدم بها الأمين العام لسنة ١٩٨١ تنص على زيادة عدد الوظائف بمقدار ١٢ وظيفة فقط . ومضى المدير التنفيذي قائلاً ان التقديرات التي سبق تقديمها فيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي في ميدان الصناعة تبين أن نصيب اليونيدو مما سيقدم من هذه المساعدة في خلال السدورة الثالثة للبرمجة القطرية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) قد يصل الى ٢٠ مليون دولار في السنة ، مقابل ٧٠ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٧٩ : وهذه الحقيقة ، بين غيرها ، ستحتتم تعزيز قدرة المنظمة وهيكلها تبعاً لذلك .

٢٠ - وقد أعرب المدير التنفيذي عن اعتقاده بأن تعليقات اللجنة الدائمة على برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ سيكون لها وزن كبير لدى الأمين العام عند وضع اقتراحاته لدى اللجنة الخامسة عند ما تنظر في التنقيح المقترح للميزانية البرنامجية لليونيدو لسنة ١٩٨١ . على أنه ذكر انه ينبغي ألا يغيب هجوم الآثار المتعلقة بالميزانية عن الانهتان ، وينبغي تجنب التوقعات المسرفة في التفاؤل فيما يتعلق بالأداء حين لا يكون هناك ما يقابلها من الموارد .

٢١ - وقد أثنت عدة وفود على المدير التنفيذي للسرعة التي استجابت بها الأمانة لما كلفها به المجلس في دورته الرابعة عشرة فيما يتعلق بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونييد و للشمول الذي اتسمت به الوثائق التي تم اعدادها . وذكر أحد الوفود انه ، مع تقديره لجهود المدير التنفيذي وجهود الأمانة في اعداد الوثائق ، ينبغي ارسال تلك الوثائق ، لا سيما ما يتصل منها ببنود الميزانية ، الى الدول الاعضاء في وقت مبكر لتيسير بحثها بحثا شاملا . وطلب وفود آخر اعداد وثائق أوفى ، تتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن خلفيات المسائل وعن النواحي المالية ، وتوفير هذه الوثائق عند النظر في برنامج عمل اليونييد وفي المستقبل .

٢٢ - وأشار أحد الوفود الى ان الزيادة القليلة جدا في الاموال المتاحة لليونييد و من الأمام المتحدة تجعل من الضروري أن تزيد البلدان المتقدمة النمو والبلدان الغنية ما تسهم به في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وأن تزيد كذلك ما تقدمه ، على أساس ثنائي ، من اسهامات عينية الى البلدان النامية .

٢٣ - وتعرض عدد من الوفود وعدد من المراقبين من البلدان المشتركة في أعمال اليونييد و لمسألة رصد الاجراءات التي تتخذ على سبيل متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونييد و . وفي هذا الصدد ، كان المدير التنفيذي قد أوضح في بيانه الاستهلاكي أن المجلس كان قد قرر ، فيما يتعلق بالمؤتمر العام الثاني ، أن تجرى عملية الرصد مرة كل ثلاث سنوات ، واقترح ادماج عملية تقديم التقارير الى المؤتمر العام الثالث مع تلك الممارسة . وفي الوقت الذي اعربت فيه بعض الوفود عن تأييدها للقيام بعملية الرصد مرة كل ثلاث سنوات ، كما اقترح المدير التنفيذي ، فضلت وفود أخرى أن يحدث ذلك مرة كل سنتين . واقترح احد الوفود أن تحاول الأمانة اختصار فترة اعداد التقارير بحيث تكون التقارير المعروضة على المجلس وعلى المؤتمرات العامة تقارير متعلقة بالسنتين السابقتين . كذلك اقترحت بعض الوفود ، واقترح مراقب من احد البلدان المشتركة في أعمال اليونييد و ، تبسيط الاستبيان الخاص بالمتابعة ؛ وكان من رأى أحد هذه الوفود أنه ينبغي أن يعطى هذا الاستبيان فكرة عامة أوضح عن التصنيع في العالم النامي . وحث وفد آخر الأمانة على ان تستفيد الى أقصى حد ممكن من المعلومات المتاحة فعلا في اعداد الاستبيان وفي مقارنة النتائج .

٢٤ - وكان من رأى بعض الوفود أن عملية الرصد في المستقبل ينبغي أن تتناول أيضا التقارير المقدمة عن أنشطة الأمانة وعن الحالة القطرية وعن الحالة في العالم ككل فيما يتعلق بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث . وذكر أحد الوفود انه ينبغي ان تتوافر لدى المجلس ، عند تقييم تلك المتابعة ، تقارير عن مسائل معينة مثل نصيب البلدان النامية في الانتاج العالمي من الصناعات التحويلية ، ومستوى المساعدة الانمائية الرسمية ، ونسبة المنتجات الصناعية في صادرات البلدان النامية ، وما احرز من تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٢٥ - وأعلن كثير من الوفود ، فضلا عن مراقبين من البلدان المشتركة في أعمال اليونييد و ، أن البندين ٣ و ٤ يمكن اعتبارهما قائمة بالغايات المؤقتة والوسائل المتاحة للتعجيل بتصنيع البلدان النامية ، مع قصور الوسائل قصورا شديدا عن تلبية ما هو ثابت من الاحتياجات . وقد أعربت تلك الوفود وأعرب أولئك المراقبون عن تقديرهم لجهود المدير التنفيذي في سبيل الحصول من الجمعية العامة

على أقصى قدر ممكن من المساهمات المالية وغير المالية ، وذلك كما انه اذا كان لليونييد وان تحقق أهدافها فلا بد من انشاء وظائف اضافية وتوفير موارد اضافية .

٢٦ - على ان كثيرا من الوفود كان من رأيها ان اعادة توزيع الموارد الموجودة والقضاء على الازواج في الانشطة هما الوسيلة التي تستطيع بها اليونييد وان تواجه ما يصادفها من قيود مالية وغير مالية . وكان من رأى أحد تلك الوفود ان اليونييد وتستطيع ان تحقق ما هو مطلوب منها في سنة ١٩٨١ لو انها ركزت جهودها في الميادين الاستراتيجية وحسنت تنظيمها الداخلي واستخدمت موارد ما على أكفاً وجه . وأضاف أحد تلك الوفود انه لا يمكن ان يكون من الملائم ما اقترح من زيادة كبيرة في عدد موظفي المنظمة وفي ميزانيتها لعقد اجتماعات لفرقة الخبراء وللاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين ولغير ذلك من وجوه الانفاق .

٢٧ - وأشارت بعض الوفود الى ان ما وافق عليه المجلس في دورته الرابعة عشرة ليس قيام اليونييد و بأعمالها مستقبلا فيما ووفق عليه من المجالات ذات الأولوية على أساس توفير موارد خارجة عن الميزانية بل على أساس اعادة توزيع مواردها الحالية . وفي هذا الصدد ، لاحظ أحد الوفود ان الامانة اتخذت بعض التدابير لاعادة توزيع الموارد الحالية . على ان بعض الوفود اعربت عن مخاوفها ازاء تحويل الموارد عن عنصر برنامجي يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال الصناعة ، واقترح اجراء المزيد من النظر في هذا الموضوع . وقد اكدت تلك الوفود على أهمية ما يسهم به القطاع الخاص في تصنيع البلدان النامية .

٢٨ - وأعلنت وفود كثيرة ان ما اقترحه الأمين العام في الوثيقة ID/B/C.3/99/Add.1 من زيادة موارد اليونييد ولم يصل حتى الى الحد الأدنى اللازم لتنفيذ البرامج الاساسية في المجالات ذات الأولوية . وتحدث أحد الوفود نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين فرحب بمقترحات الأمين العام ، وأشار في الوقت نفسه الى انه ينبغي تحديد المجالات ذات الأولوية مثل تنمية الموارد البشرية والايدي العاملة الصناعية ، ولكنه اضاف ان هذه العملية لا ينبغي لها ان تؤثر على تنفيذ البرامج التي يجري تنفيذها ولا على الأولويات الحالية . وذكر وفد آخر ان أولويات اليوم هي الأنشطة التجارية غدا وان أي نهج آخر سوف يؤدي الى تبديد الجهود والموارد .

٢٩ - وأعلن الوفد المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن توفير موارد اضافية ، علاوة على الموارد التي اقترحها الأمين العام ، ضروري في المجالات البرنامجية المتصلة بالطاقة ، والتكنولوجيا الصناعية ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، وعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، والتخطيط الصناعي ، والتدريب والهيكل الاساسية المؤسسية ، والعمليات المتصلة بتطوير التكنولوجيا ونقلها . وأعلن الوفد نفسه أيضا انه ينبغي توفير الموارد اللازمة للاجتماعات الاضافية التالية :

(أ) اجتماع فريق الخبراء المعني بمرفق اعداد المشاريع الصناعية المقترح ؛

(ب) اجتماع الخبراء الحكوميين لمجموعة السبعة والسبعين المعني بالتعاون في الانتاج ، والاتفاقات الطويلة الأجل ، والجهود المشتركة في عمليات التسويق والاستغلال والتجهيز والتمويل في قطاع التعدين والمواد ؛

- (ج) اجتماع فريق الخبراء المعني باصلاح وصيانة معدات النقل ، والمرافق العادية لبناء السفن واصلاحها في البلدان الجزرية وغيرها من البلدان النامية ؛
- (د) اجتماع فريق الخبراء المعني بنمط امدادات الطاقة والتنمية الصناعية في البلدان النامية والتكنولوجيا التي تنطوي على اقتصاد في استخدام الطاقة ؛
- (هـ) الاجتماع التحضيري للمشاورات العالمية بشأن التكنولوجيا الصناعية ؛
- (و) اجتماع فريق الخبراء المعني بتعزيز المؤسسات الوطنية والاقليمية والاقليمية للتكنولوجيا الصناعية و " مراكز التفوق " في البلدان النامية ؛
- (ز) الاجتماع المعني بمراقبة الجودة في الانتاج الصناعي .

٣٠ - وتحدث وفد نيابة عن المجموعة " باء " فأعرب عن الامتنان للمدير التنفيذي لقيامه بوضع المقترحات التي وردت في مشروع برنامج العمل . وأضاف الوفد ان مجلس التنمية الصناعية ولجنته الدائمة من حقهما وواجبهما النظر في برنامج العمل ذاك والتعليق عليه ، لاسيما بيان الأولويات النسبية التي تمنح لمختلف العناصر الممكنة في برنامج العمل . وأشار الوفد نفسه الى ضرورة ان تكون اللجنة الدائمة على علم بالآثار المالية لكل برنامج على حدة حتى يمكن ان تؤخذ التكلفة وفعالية التكلفة في الاعتبار . وقال ذلك الوفد انه عندما يشير مجلس التنمية الصناعية الى أولوية ما فيما يتعلق بموضوع معين فان ذلك لا يعني ضمنا انه يمكن توفير موارد اضافية أو انه ينبغي توفير مثل هذه الموارد . وأضاف الوفد ان الأولويات نسبية وليست مطلقة وانه ينبغي للامانة ان تحدد الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة التي يمكن تضييق نطاقها أو استبعادها حتى يمكن زيادة الموارد المتاحة للأنشطة ذات الأولوية العالية ، مع التأكيد بصفة خاصة على تخفيض التكاليف الادارية بما يسمح بزيادة النسبية المخصصة من مجموع الموارد المالية لليونيد و لدعم العمل التنفيذي في الميدان . ومضى قائلاً انه لما كانت ميزانية اليونيد و جزءاً من الميزانية العادية للامم المتحدة فان المسؤولية الاخيرة عنها هي مسؤولية الجمعية العامة والامين العام ؛ فهما وحدهما اللذان يستطيعان القاء نظرة شاملة على المطالب المتعارضة لمختلف أنشطة الامم المتحدة من الموارد المتاحة ، وهي موارد محدودة بالضرورة في فترة الضائقة المالية الحالية . وفي هذا الصدد ، وأضاف وفد آخر انه يتحتم فسي مثل هذه الفترة الابقاء على جميع الميزانيات داخل حدود معينة ، وان من الواجب ألا يكون هناك نمو حقيقي في ميزانية الامم المتحدة .

٣١ - وتحدث احد الوفود نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين فقال ان المجلس لم يوافق بأي شكل في دورته الرابعة عشرة على ان تقوم اليونيد و بأعمالها في المجالات ذات الأولوية على أساس إعادة توزيع الموارد الحالية . وأضاف الوفد قائلاً ان ما كان مفهوماً في الواقع لدى مجموعة السبعة والسبعين هو انه سيجري توفير ما يكفي من الموارد الاضافية للبرامج الداخلة في مجالات الأولوية الموافق عليها .

٣٢ - وتعرضت وفود كثيرة للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي حكومي للنظر في انشاء صندوق عالمي للشمال والجنوب لتعزيز تصنيع البلدان النامية ، كما ورد بايجاز في الوثيقة ID/B/C.3/99/Add.1 ، فأوضحت ان هذا الصندوق ليس ضمن المجالات ذات الأولوية التي حددها المجلس فسي

- دورته الرابعة عشرة وأن كثيرا من البلدان أعربت في الماضي عن معارضتها لعقد مثل هذا المؤتمر . وأوضحت هذه الوفود نفسها انه لا يمكن ، لهذا السبب ، تبرير تخصيص أية موارد لهذا الصندوق . وأعربت بعض الوفود عن احتفاظ حكوماتها بحق التعليق على جوهر الاقتراح في الجمعية العامة .
- ٣٣ - وأكدت عدة وفود أخرى على ضرورة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بحيث يؤدي الى الاتفاق في وقت مبكر على انشاء صندوق الشمال والجنوب لتعزيز تصنيع البلدان النامية .
- ٣٤ - وأشار أحد الوفود الى انه وان كان لا يستطيع تأييد الصندوق العالمي للشمال والجنوب كما اقترح في وثيقة " الصناعة في عام . . . ٢ - آفاق جديدة " التي أعدتها الامانة للمؤتمر العام الثالث (٢) ، فانه مازال على استعداد للنظر في أية اقتراحات ملائمة تتعلق بانشاء صندوق للتصنيع وتكون مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية .
- ٣٥ - وأعربت عدة وفود عن أسفها لعدم اقتراح موارد اضافية لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأعرب أحد هذه الوفود عن خيبة أمه ازاء الاقتراحات الخاصة بنقل الموارد من ذلك المجال الى أنشطة أخرى . وكان من رأى وفود أخرى انه ينبغي توفير موارد وتسهيلات اضافية لذلك البرنامج بالنظر الى المؤتمر العالمي المستوى الذي ستعقدده البلدان النامية بشأن هذا الموضوع في سنة ١٩٨١ . وأوضح أحد الوفود ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية شكل هام من أشكال النشاط والتعاون في مجالات مختلفة من المجالات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا الصناعية والانتاج الصناعي والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة وتنمية الموارد البشرية والتدابير الخاصة بأقل البلدان نموا .
- ٣٦ - ولاحظ أحد الوفود ان وحدة التنسيق المقترحة لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا قد يكون فيها تكرار لعمل قسم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اليونيدو .
- ٣٧ - وأعرب وفد آخر عن رأى مؤداه ان موافقة جميع الاطراف على الانشطة المفيدة التي تضطلع بها اليونيدو في المجالات ذات الاولوية من شأنها ان تؤدي الى تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب . وقال ان النمو الصحي للتعاون الصناعي الدولي لم يساعد فقط على تضيق الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، ولكنه أدى أيضا الى مساعدة البلدان المتقدمة النمو في التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تواجهها ، وبذلك أفاد قضية عادلة هي قضية مناهضة الهيمنة وصون السلم العالمي .
- ٣٨ - وأكد وفد آخر على ان أشد الوسائل فعالية لسد احتياجات الفقراء هي توفير فرص العمالة المنتجة ، ومن ثم حث اليونيدو على اعتبار العمالة المنتجة عاملا أساسيا في تخطيط أى برنامج أو مشروع معين وفي تقييمه . وقال الوفد ان على اليونيدو ، ان تقوم بذلك ، ان تؤكد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الصلات بين الصناعة والقطاع الزراعي وعلى التكنولوجيات الملائمة والسياسات

تتناول على اقتصاد في استخدام رأس المال . وعرض الوفد على اليونيد وأن يقدم بها الخبرة التقنية للوكالة المعنية في بلده لتستعين بها في تصميم البرامج في تلك المجالات .

تنمية الموارد البشرية

٣٩ - تطرقت وفود كثيرة الى مسألة تنمية الموارد البشرية - وهي من المجالات ذات الأولوية التي حددتها المجلس في دورته الرابعة عشرة - ورحبت بالبادرات التي قامت بها الأمانة ، ولو انه كان من رأى بعض هذه الوفود ان كمية الموارد المتاحة التي تخصص لهذا المجال ليست كافية .

٤٠ - وقد أعرب كثير من الوفود ، كما أعرب بعض المراقبين من البلدان المشتركة في أعمال اليونيد و ، عن تأييدهم الشديد لأنشطة التدريب التي تقوم بها المنظمة ، سواء منها التقليدي والجديد . واقترح أحد الوفود تحويل التركيز من توفير البرامج الواسعة النطاق في البلدان المتقدمة النمو الى استخدام مرافق التدريب في البلدان النامية . وأعرب وفد آخر ، لاحظ أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي أعلى في البلدان النامية التي لديها قوة عمل مدربة تدريباً أفضل ، عن رأى مؤداه ان خبرة البلدان النامية المتوسطة المستوى مفيدة جداً للمتدربين من أبناء أقل البلدان نمواً . وأعربت بعض الوفود ، كما أعرب مراقب من أحد البلدان المشتركة في أنشطة اليونيد و ، عن تأييد اجراء مشاورات بشأن تدريب القوى العاملة الصناعية في سنة ١٩٨١ اذا ما سمحت الموارد بذلك .

تدابير خاصة لأقل البلدان نمواً

٤١ - تكلمت وفود كثيرة عن الاجراءات الخاصة اللازمة لمساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية . وقال أحد الوفود ان البيانات الحديثة تظهر أن سكان تلك البلدان ، وهم يمثلون ثلث البشرية ، لا يحصلون الا على ٣ في المائة من مجموع دخل العالم .

٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن رأى مؤداه ان برنامج الأمانة فيما يتعلق بالتدابير الخاصة سوف يساعد على تحديد الاحتياجات الحقيقية لأقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية ، ولكن التنسيق الواضح لازم بين برمجة البعثات والاجتماعات وما شابه ذلك من ناحية ، وأعمال البحث التي تجرى داخل المنظمة من ناحية أخرى .

٤٣ - وحث وفد آخر اليونيد وعلى تنسيق جهودها مع الهيئات الأخرى ، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لضمان الاعداد الكافي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في سنة ١٩٨١ .

الانتاج الصناعي

٤٤ - تحدثت وفود كثيرة عن أهمية الانتاج الصناعي - وهو مجال آخر من المجالات ذات الأولوية - بالنسبة الى البلدان النامية . وكان من رأى أحد الوفود ان أهمية هذا الانتاج هي مبرر وجود اليونيدو . وأشار ذلك الوفد الى انه ينبغي عند النظر في تنفيذ برنامج العمل أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة زيادة الأهمية النسبية للأنشطة التنفيذية المتصلة اتصالا مباشرا بالانتاج الصناعي . وأكد وفد آخر على الأهمية الخاصة للمساعدات المباشرة التي تقدم في مجال الانتاجية الصناعية والرقابة على الجودة . ولاحظ وفد آخر ان مقترحات الأمانة لا تعكس على وجه كاف أنشطة المنظمة في ميدان التخطيط . واقترح هذا الوفد أن تضطلع الأمانة ، في اطار شعبة العمليات الصناعية ، بوضع برنامج للأنشطة في ميدان التخطيط الصناعي كجزء لا يتجزأ من برنامج الانتاج الصناعي . وذكر أحد الوفود أن " نهج البعثات التشخيصية " لا يخلو من افراء ، بشرط الا تكرر هذه البعثات عمل الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف ، وبشرط أن يقوم المجلس بتقييم النتائج .

٤٥ - وفيما يتعلق بتعزيز امكانيات الانتاج الصناعي في البلدان النامية ، لاحظ أحد الوفود انه يتعين لايجاد قدرات صناعية في بلد من البلدان أن تتوافر في هذا البلد أسواق علي قدر من الاتساع يسمح باستخدام تلك القدرات . علي انه أضاف ان البلدان النامية ذات الأسواق الداخلية المحدودة تواجه عقبات خطيرة في النهوض بصادراتها . وذكر ذلك الوفد ان التميز فيما يتعلق بالمنتجات والسيطرة الأجنبية علي منافذ التوزيع والنزعة الحمائية المتزايدة في البلدان المتقدمة النمو تمثل كلها تهديدا خطيرا لتصنيع البلدان النامية وتؤدي الى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بموازين المدفوعات . وقال وفد آخر ان من رأيه أن ثمة حاجة الى نهج متوازن في التصنيع يعتمد علي الموارد الوطنية وعلي المزايا الطبيعية للبلدان المعنية مع ايلاء عناية شديدة لتأثير التصنيع علي السكان في مجموعهم .

التكنولوجيا الصناعية المتصلة بالطاقة

٤٦ - أكدت وفود كثيرة علي الدور الحاسم للطاقة في التنمية الصناعية ، ورحبت بانشاء فريق استشاري خاص معني بالطاقة في اطار الأمانة . وأشار أحد الوفود الى ان البلدان النامية تعاني في الأزمة العالمية الراهنة أكثر مما تعاني البلدان الأخرى من نقص الطاقة ، وهو ما يحوق تقدم عملية التصنيع فيها .

٤٧ - وذكر أحد الوفود أن ثمة حاجة ملحة الي دراسة المساهمة العملية الكبيرة التي تستطيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أن تقدمها لمواجهة احتياجات الصناعة ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية . ولاحظ الوفد نفسه ان نهج النطاق الضيق ، الذي يأخذ به المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا في اقامة محطات صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ثبتت فاعده الحقيقية في تحسين امداد المناطق الريفية بالكهرباء اللازمة للأغراض الزراعية والصناعية . وقال الوفد انه ينبغي لليونيدو وأن توجه مزيدا من العناية الى هذا النهج الذي يتلاءم مباشرة مع المفهوم

الشبكي الموضح بايجاز فيما يلي . وذكر الوفد نفسه ان تكنولوجيات الطاقة التي تشجع ينبغي أن تكون صغيرة النطاق ، وقابلة للتوزيع على أساس اللامركزية ، وقابلة للاستخدام في الوحدات الصغيرة وفي المناطق التي تستخدم وتستحدث موارد محلية قدر الامكان . وأشار كثير من الوفود الى أن الاستخدام الفعال للطاقة في الصناعة لا يقل أهمية عن استحداث مصادر جديدة . وأوضح أحد تلك الوفود انه ينبغي زيادة التأكيد على التكنولوجيات التي تسمح باستخدام الطاقة بأكثر الطرق اقتصادا في التجهيز الصناعي وعلى الأساليب التي تنطوي على اقتصاد في استخدام الطاقة في الصناعات والمصانع . ومضى ذلك الوفد قائلًا ان من أهم الأمور أن تحقق الصناعات في البلدان النامية نسبة بين زيادة الانتاج واستهلاك الطاقة أفضل بكثير من المتوسط الذي حققته حتى الآن البلدان المتقدمة النمو . ولاحظت عدة وفود ان ما لا يقل عن ٣٦ بلدا ناميا تقوم الآن بتشغيل محطات نووية لتوليد الكهرباء أو أبدت اهتماما بالطاقة النووية ، وانه لا يمكن في هذا الصدد تجاهل ما يمكن أن يسهم به استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في عملية التصنيع . واقترح أحد الوفود ، بناء على ذلك ، اعادة صياغة البند الفرعي من الفقرة ٢ من الوثيقة ID/ن/C.3/100/Add.2 بحيث يعكس على نحو أدق الافتراضات التي يمكن أن تكون أساسا لما يقوم به الفريق الاستشاري من أنشطة . وأشار أحد الوفود في هذا الصدد الى أن استخدام الفحم سوف ينطوي على تكاليف باهظة .

٤٨ - وكان من رأى بعض الوفود أن انشاء الفريق الاستشاري له أهميته أيضا كوسيلة لتنسيق اسهام اليونيد و في مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأعرب أحد الوفود عن شكّه في ضرورة انشاء الفريق الاستشاري ، وذكر ان وظائفه تقوم بها فعلا بعض الوحدات الموجودة حاليا في الأمانة .

٤٩ - وحدّرت وفود عدة من تكرار الفريق الاستشاري لعمل هيئات أخرى في ميدان الطاقة . وذكر بعض الوفود انه ينبغي للأمانة أن تنسق أعمالها في مسائل الطاقة مع أعمال الوكالات الأخرى . وأعرب أحد الوفود عن رأى مؤداه ان المبرم المطروحة على الفريق الاستشاري تتجاوز بكثير أنشطة اليونيد و ، واقترح أن تنفذ الأنشطة في هذا المجال في اطار شعبة العمليات الصناعية في اليونيد و . وطعن بعض الوفود في اتساع ولاية الفريق الاستشاري . وأعرب أحد الوفود عن تقبله لاحتمال أن تكون ثمة حاجة الى مستشار تقني يقدم المشورة الى الأمانة فيما يتعلق بمسائل الطاقة ، ولكنه أعرب عن شكّه في الحاجة الى وجود وحدة على النطاق المقترح ، لاسيما اذا أدى انشاء هذه الوحدة الى تحويل الموارد الشحيحة عن الأنشطة التنفيذية في هذا الميدان .

٥٠ - وقال وفد آخر انه ، في الوقت الذي يرحب فيه بقرار المدير التنفيذي اعادة توزيع موارد اليونيد و بما يكفل توجيه مزيد من العناية الى مسائل الطاقة ، يقترح أن يبحث المدير التنفيذي مع البلدان المانحة امكانية تقديم تبرعات ذات أغراض خاصة الى اليونيد و لتنمية موارد الطاقة اللازمة لتصنيع البلدان النامية .

التكنولوجيا الصناعية

٥١ - أعربت وفود كثيرة عن تقديرها بوجه عام للنهج الذي تتبعه الأمانة فيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا الصناعية التي هي من المسائل ذات الأولوية . وأشارت بعض الوفود الى أن لليونيد دورا حيويا تقوم به وهو يتمثل في تقديم المشورة الى البلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيات الأنسب لاحتياجاتها الخاصة . وأوضحت هذه الوفود في هذا الصدد أن أشد التكنولوجيات تقدما ليست بالضرورة أنسبها .

٥٢ - وكان من رأى أحد الوفود ان نهج التخطيط الذي أوصت به الأمانة ينبغي أن يكون فيه مزيد من الإدراك لأهمية القطاع الخاص في تطوير التكنولوجيا وأن يركز على الحوافز التي تدفع الى التوسع في توليد التكنولوجيا الصناعية الملائمة على أساس تجارى .

٥٣ - وحث وفد آخر اليونيد و على تكثيف جهودها من أجل زيادة القدرة التفاوضية للحكومات فيما يتعلق بحياسة التكنولوجيا . كذلك اقترحت وفود أخرى أن تركز المنظمة على المساعدة على النهوض بالمؤسسات الوطنية والاقليمية المشتركة في نقل التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها وفي دعم هذه المؤسسات . وأعرب وفد آخر عن تأييده للاقتراح الخاص بتدعيم تخطيط التكنولوجيا والتوسع فيه في البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية .

٥٤ - وأشار أحد الوفود بتقدير الى المشاريع التي تضطلع بها اليونيد و ، مثل شبكات تقديم الخدمات المتعلقة بالتكنولوجيا التي سخرت بطريقة فعالة الخدمات المؤسسية المحلية لسد احتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها من الناحية التكنولوجية ، ومشروع إنتاج الايثانول بالتحليل المائي الانزيمي للمواد السيلولوزية ، والحلقة التدريبية المقترحة لموضوع الوحدات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية المائية .

٥٥ - وأعلن أحد الوفود تأييده التام للمقترحات الخاصة بإنشاء مزيد من مراكز التكنولوجيا وتيسير وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا الحديثة الملائمة . وأضاف أن ثمة أيضا حاجة ملحة الى انشاء أو تعزيز الوكالات الاقليمية أو الأقليمية لتحسين قدرات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا الصناعية . ولاحظ وفد آخر أن المساعدات التي تقدمها اليونيد و الى مؤسسات البحث والاستحداث المحلية هي مساعدات ذات قيمة حقيقية .

٥٦ - وأكد أحد الوفود على أهمية المساعدة التي تقدمها اليونيد و في وضع السياسات التكنولوجية الوطنية ، وأثنى على الأنشطة التي قامت بها المنظمة فيما مضى في هذا المجال ، ورغب بقيام الأمانة باعداد وثائق قياسية للمشاريع تستخدم في انشاء وحدات تنمية الانتاج النموذجية ، وهو ما يتصور ان تكون له أهمية خاصة لأقل البلدان نموا ومن ثم يستحق تأييدا خاصا . واستدرك الوفد قائلا انه لما كانت اليونيد و لا تملك الموارد الكافية للتصدي لميعدان التكنولوجيا الصناعية برمتها فان من الضروري انتهاج سبيل الانتقاء والتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ضمانا للفعالية وتجنبنا للازدواج الذي لا داعي له في الجهود .

٥٧ - كذلك اقترح أحد الوفود أن تقوم اليونيد و بتنظيم حلقات دراسية بالاشتراك مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة . وقال الوفد ان التنسيق في هذا الميدان ينبغي أن يستمر بالأسلوب المتبع ، مثلا ، في لجنة الأونكتاد المعنية بنقل التكنولوجيا . واقترح وفد آخر أن تكون هناك ، فيما يتعلق بتدفق التكنولوجيا ، تنفيذ مرتدة من المستخدمين الى المبتدعين : فالدور المقترح لليونيد ولتعمسين الصلة بين المستخدمين والمبتدعين معناه فيما بيد واكتشاف ثغرة هامة في الهياكل الأساسية لكثير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . على أن الوفد مضى قائلا انه ينبغي لمثل هذه الجهات التي تقوم بعملية الربط ألا تقتصر مصادرها على التكنولوجيا التي يتوصل اليها محليا : فجهات الوصل الوطنية في مجال نقل التكنولوجيا ، مثل ما هو مستخدم في شبكة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لها دور هام وتستطيع أن تعمل كمراكز ارشاد و جهات وصل كما يمكن أن تمتد اليونيد وبالتغذية المرتدة . وذكر الوفد ان لنهج الشبكات الاقليمية مزايا كبيرة ، وانه قد يكون من المفيد أن تقيم اليونيد و تطويع ذلك النهج كي يناسب أنشطتها في هذا المجال ، مستهدفة على وجه الخصوص اقامة صلات بين جهات الوصل والصناعات الصغيرة والمتوسطة . وأضاف ان من المحتمل أن يكون كل ما يتطلبه الأمر في معظم الحالات هو إعادة تحديد اختصاصات المؤسسات القائمة .

٥٨ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لأنشطة مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية وأكدت على ضرورة زيادة موارده . وقال أحد الوفود ان التأكيد على أهمية دور مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية أمر لا مغالاة فيه . وذكر وفد آخر أن هذا المصرف يستطيع أن يقوم بدور تنسيقي في النظام الشبكي الذي سبق شرحه ، وهو ما يمكن أن يزيد قدرته على توفير مختصرات أحدث عن التكنولوجيا المتاحة ، بما في ذلك التحسينات اللازمة في نابل مختلف الظروف . على أن وفدا آخر ذكر انه ، وان كان يؤيد الاقتراحات الخاصة بزيادة استخدام مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، لا يستطيع أن يوافق على جعله جزءا جديدا مستقلا من برنامج الحمل .

٥٩ - وذكر أحد الوفود اللجنة الدائمة بأن الخبراء الاستشاريين الذين دعوا مؤخرا لدراسة أنشطة مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية أشاروا الى أن في امكان المصرف أن يحسن أنشطته بدون أن يزيد عدد موظفيه .

٦٠ - وفيما يتعلق باعتبارات الميزانية وغيرها من الموارد المتصلة بنظام المشاورات ، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي دعم البرنامج والتوسع فيه خصوصا في الوقت الحاضر الذي وصل فيه الحوار بين الشمال والجنوب الى طريق مسدود . وذكر وفد آخر انه ، في الوقت الذي يؤيد فيه نظام المشاورات كوسيلة تجمع الخبراء العاملين في الصناعة أو في الحكومة أو في غيرها من مناعى الحياة للتركيز على المشاكل المحددة للتنمية الصناعية في العالم النامي ، يرى أن هذا النظام يجب أن تكون له فعالية من حيث التكاليف وينبغي ألا يستوعب الموارد على نحو يحصل دون تقديم المساعدة التقنية . وقال ذلك الوفد انه ينبغي أن يقدم الى مجلس التنمية الصناعية في دورته القادمة استعراض كامل لتكاليف هذا النظام وفوائده بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالدراسات والأنشطة التي تتولاها أقسام أخرى في اليونيد و مع عرض لآراء المشتركين فيما يتعلق بالفوائد والمشاكل .

٦١ - وأشار أحد الوفود الى أن نظام المشاورات لا يمكن ، من وجهة نظره ، أن يكون الأداة الرئيسية لحل معظم المشاكل الهامة في تصنيع البلدان النامية . وقال ذلك الوفد انه فيما يتعلق بتطور النظام في المستقبل ، ينبغي أن تعد أولا التقديرات الخاصة بفعالية الاجتماعات السابقة التي عقدت في نطاق هذا النظام .

٦٢ - وأجاب المدير التنفيذي على عدد من التعليقات التي أبديت في خلال مناقشة البندين ٣ و ٤ ، فقال ان المشكلة الرئيسية هي فيما يبدو مشكلة الموارد . وذكر ان الأمانة لا تستطيع أن تمضي في التوسع في أنشطتها بدون موارد اضافية : فاعادة توزيع الموارد لا تكفي ، إذ أن اليونيد و تستخدم موارد ها بالفعل على أكفاً وجه ممكن . وأضاف ان بعض الوفود أشارت الى الأنشطة التي ينبغي عدم تحويل الموارد عنها ، ولكن أيا من هذه الوفود لم يحدد المجالات ذات الأولوية المنخفضة التي ينبغي إعادة توزيع الموارد الخاصة بها . وذكر ان الأمانة افترضت عند اعداد برنامج عملها المنقح لسنة ١٩٨١ أن الأولوية التي عزاها المجلس لبعض مجالات العمل لا تعني التخلي عن ميادين النشاط الأخرى . ففيما عدا الطاقة وعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، كانت بالفعل المجالات التي قرر المجلس أن تكون لها الأولوية مجالات نشاط لليونيد و ، وقد مضت الأمانة على أساس افتراض ان هذه المجالات ذات الأولوية هي المجالات التي ستستفيد من أية موارد اضافية قد تتلقاها اليونيد و . واذا كانت نوايا المجلس قد أسبى فهمها فإنه ينبغي للجنة أن توضح الأمر للأمانة وأن تبين أيضا أي الأنشطة الحالية ينبغي تأجيلها أو وقفها . وفي هذا الصدد أكد المدير التنفيذي للجنة ، ازاء ما أعربت عنه وفود كثيرة من قلق ، أن اليونيد و لن توحد الروابط القائمة بينها وبين القطاع الخاص في الصناعة .

٦٣ - وأعلن المدير التنفيذي انه مع احترامه لمواقف الدول الأعضاء التي ترى انه لا يمكن توفير موارد اضافية بسبب الصعوبات الراهنة - وان كان من رأيه شخصيا أن هذه الصعوبات الراهنة هي على التحديد ما يحتم بذل جهود اضافية لمساعدة المحتاجين - فإنه يتعين أن تكون موارد اليونيد و متناسبة مع المهام المطلوب منها أن تضطلع بها ؛ فالمنطق يقتضي زيادة الموارد عندما تزداد المهام ، أما اذا قلت الموارد فإنه يجب تقليل المهام أيضا . وأضاف انه يسعى ، كواجب عليه ، الى تجنب تعريض الأمانة مستقبلا الى لوم لا تستحقه عندما تفشل في تحقيق كل ما يطلب منها بسبب عدم تناسب الموارد مع المهام المطلوبة .

٦٤ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الخاصة بعقد مؤتمر دولي حكومي لبحث انشاء صندوق عالمي للشمال والجنوب أشار المدير التنفيذي الى انه سبق أن ذكر في ملاحظاته التمهيديّة التي قدمت الى المجلس في دورته الرابعة عشرة اعتراف المؤسسة الشروع في هذه الاعمال ، والى انه لم تُشرأية اعتراضات على ذلك . وقال ان من رأيه ، وقد أعرب عنه للجنة الثانية مؤخرا ، ان المؤتمر يستطيع أن يتيح فرصة جديدة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب . وحث اللجنة على مواصلة النظر فيما يمكن أن يتيحه المؤتمر من فوائد .

٦٥ - وانتقل المدير التنفيذي الى المسائل الأكثر تحديدا فقال ان تجربة الماضي في عملية الرصد ، في الحصول على ردود على الاستبيانات ، تظهر ان من المناسب تقديم التقارير مرة

كل ثلاث سنوات حتى تتسم هذه التقارير بالشمول . وذكر فيما يتعلق بإمكانية تخفيض الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين انه سبق أن اقترح في مناقشة بشأن الميزانية أن يستعاض عن الخبراء الاستشاريين بموظفين من الأمانة ولكن هذا الاقتراح لم يقبل : ومن ثم فإن من الضروري الابقاء على الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين على مستواها السابق . وأضاف ان التعاون فيما بين البلدان النامية ليس من بين المجالات ذات الأولوية التي حددها المجلس ، ومن ثم فهي ليست محل تركيز في برنامج العمل المنقح ، ومع ذلك فان الأمانة تعزز أنشطتها في هذا المجال ، لاسيما فيما يتعلق بنظام المشاورات وتشجيع الاستثمار . وأكد المدير التنفيذي ، فيما يتعلق بنظام المشاورات نفسه ، على أهمية أن تكون هناك فترة كافية للاعداد ، وعلى انه ينبغي للمجلس أن يعطي الأمانة مهلة مدتها ثلاث سنوات لاجراء المشاورات بشأن المواضيع التي ينبغي لها أن تجرى مشاورات بشأنها . وذكر ان الأمانة تتولى متابعة المشاورات تلقائيا في الفترة بين كل مشاورة والمشاورة التي تليها . وقال فيما يتعلق بتقييم النظام انه ، وان كان من الصعب الحصول على آراء الحكومات فيما يتعلق بنتائج المشاورات والفوائد التي تجني منها ، فان الأمانة ستحاول قريبا الحصول على آراء الحكومات المشتركة . واختتم المدير التنفيذي كلامه بقوله انه تبذل داخل الأمانة جهود لتحقيق الحد الأقصى من التنسيق . وأوضح انه قد انشئت على سبيل المثال قوات عمل لتحقيق التكامل بين الأنشطة المتصلة بنظام المشاورات .

٦٦ - وردا على ما أثير في مناقشة موضوع التكنولوجيا المتصلة بالطاقة أكد ممثل للأمانة أن الفريق الاستشاري الخاص المعني بالطاقة سيسهل عملية التنسيق ولن يكرر الأنشطة المضطلع بها داخل المنظمة أو خارجها . وقال انه استمع باهتمام الي ما أعرب عنه من آراء بشأن دور الطاقة النووية في البلدان النامية . وذكر فيما يتعلق بالدراسات انه ليست هناك أية نيّة لتكرار عمل الآخرين ، ولكن من الضروري في بعض الحالات تكلمة ذلك العمل واستكمال التركيز تركيزا أكثر تحديدا على الأبعاد المتعلقة بالطاقة في الهدف الذي حدد في ليما .

٦٧ - وبالإشارة الي برنامج التكنولوجيا ، تحدث ممثل للأمانة عما هنالك من ارتباط وثيق بين اليونيد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المنظمات الإقليمية في الجهود التي تبذل لانشاء شبكات من جهات الوصل الوطنية . وأكد ان الأمانة على وعي بضرورة التنسيق الوثيق مع المنظمات الأخرى . وشرح ما تقترحه اليونيد و من أنشطة لزيادة وعي البلدان النامية بأثار التقدم التكنولوجي .

٦٨ - وأكد ممثل آخر للأمانة للجنة الدائمة أن الأمانة قد أحاطت علما بالتعليقات والمقترحات الأخرى التي أبديت في خلال مناقشة البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال .

برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١

٧٤ - وفي الجلسة ١٦٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، ولدى النظر في برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ ، درست اللجنة الدائمة المقترحات الواردة في الوثيقة ID/B/C.3/99 والاضافة رقم ١ لهذه الوثيقة في ضوء المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية بتوافق الآراء في الدورة الرابعة عشرة بشأن متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لليونيد و كما حددت في الفقرة ٥٤ من الوثيقة A/35/16 (المجلد الثاني) . كذلك أكدت اللجنة الدائمة على الدور التنسيقي الرئيسي لليونيد و داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية .

٧٥ - وفي الوقت الذي تدرك فيه اللجنة الدائمة القيود التي يتعين أن تعمل في ظلها الميزانية العادية للأمم المتحدة ، فقد أوصت بأن يتقدم مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية بتوصية الى الجمعية العامة بأن تكون الميزانية البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة ١٩٨١ متمشية مع أولويات البرامج التي حددها مجلس التنمية الصناعية بعد المؤتمر العام الثالث ، وبضمن توفير الموارد الكافية للمنظمة لتمكينها من الوفاء بولايتها .

٧٦ - وحثت اللجنة الدائمة الأمانة على بذل مزيد من الجهود الرامية الى استخدام مواردنا على أكفاً وجه وعلني تحسين النسبة بين المصروفات التشغيلية والتعزيرية من ناحية والتكاليف الادارية من ناحية أخرى . ورحبت اللجنة الدائمة بالجهود التي تبذلها الأمانة لزيادة توجيه الدراسات التي تضطلع بها اليونيد والى النواحي العملية .

٧٧ - وأحاطت اللجنة الدائمة علماً بمقترحات الأمين العام بشأن تنقيح برنامج عمل اليونيد و لسنة ١٩٨١ والميزانية البرنامجية الحالية الواردة في الوثيقة ID/B/C.3/99/Add.1 وعلقت على هذه المقترحات . كذلك رأت اللجنة الدائمة انه ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة فيما يتعلق بكل المجالات ذات الأولوية التي ووفق عليها والتي لم تتعرض لها مقترحات الأمين العام ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والانتاج الصناعي . ورأت اللجنة أيضاً انه ينبغي اتخاذ تدابير مماثلة لدعم الأنشطة الهامة في إطار ما ووفق عليه من المجالات ذات الأولوية على ضوء ما أبدى من تعليقات في خلال المناقشات التي دارت في اللجنة الدائمة بشأن برنامج العمل المنقح لسنة ١٩٨١ .

٧٨ - وبالإضافة الى ذلك ، أوصت اللجنة الدائمة بأن يوجه مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية اهتمام الجمعية العامة في دورتها الحالية الى توصيات اللجنة بشأن البند ٨ من جدول أعماله ، وهو البند المتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

١٢٠ - أحاطت اللجنة الدائمة علما في جلستها ١٦٢ المعقودة في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ بالتطورات المتعلقة ببدء عقد التنمية الصناعية لافريقيا والتي تناولها المدير التنفيذي في الوثيقة ID/B/C.3/102.

١٢١ - وأكدت اللجنة الدائمة من جديد على الأهمية الخاصة لعقد التنمية الصناعية لافريقيا وعلى ضرورة المشاركة والدعم من جانب اليونيدو وفي جميع مراحل صياغة برنامج العقد ثم في تنفيذه ورصده بعد أن تعلن الجمعية العامة بدءه ، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وفقا لقرار مجلس التنمية الصناعية ٥١ (د - ١٤) .

١٢٢ - وأيدت اللجنة الدائمة الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ من الوثيقة ID/B/C.3/99/Add.1 بشأن انشاء فريق للتنسيق داخل اليونيدو ويعني بعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

١٢٣ - كذلك أوصت اللجنة الدائمة مجلس التنمية الصناعية بتوفير الموارد المناسبة لتمكين اليونيدو من أداء دورها في الاعداد للعقد وفي تنفيذه .

١٢٤ - وأوصت اللجنة الدائمة مجلس التنمية الصناعية بأن يشرع المدير التنفيذي ، عقب اعلان بدء العقد مباشرة ، في اجراء الاتصالات التنسيقية المناسبة مع سائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للعمل على اسهامها في العقد .

١٢٥ - ولاحظت اللجنة الدائمة انه على الرغم من أن الجمعية العامة نظرت في قرار مجلس التنمية الصناعية ٥١ (د - ١٤) في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة فانها لم تصدر قرارا رسميا في هذا الشأن . وقد رجت اللجنة الدائمة من المدير التنفيذي لليونيدو وأن يوجه اهتمام الجمعية العامة الى هذا الوضع حتى تقوم في دورتها العادية الخامسة والثلاثين باصدار القرار المناسب باعلان عقد الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا .

١٢٦ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يقدم التقرير المنصوص عليه في الفقرة ٦ من قرار مجلس التنمية الصناعية ٥١ (د - ١٤) الى المجلس في دورته الخامسة عشرة .

النظام الداخلي لنظام المشاورات

١٣٤ - وفي الجلسة ١٦١ المعقودة في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ، أحاطت اللجنة الدائمة علما مع التقرير بتقرير رئيس مجلس التنمية الصناعية عن النظام الداخلي المنقح لنظام المشاورات (ID/3/C.3/101) وبالتقرير المقدم من رئيس الفريق العامل المعني بهذا الموضوع .

١٣٥ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يقوم مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية بدعوة رئيس المجلس الى مواصلة المشاورات بمعاونة الفريق العامل ، والى البت في المسائل المتعلقة ، والى تقديم مشروع النظام الداخلي في وقت يسمح للمجلس باعتماده في دورته الخامسة عشرة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
